عسكر يطالب بإعادة فتح العيادات والمراكز الطبية أسوة بالمستشفيات الخاصة

رياض عواد

دعا النائب عسكر العنزي وزير الصحة الشيخ باسل الحمود إلى النظر بعين الاعتبار إلى أصحاب العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة والسماح لهم بإعادة افتتاح عياداتهم أسوة بالمستشفيات الخاصة.

وقال عسكر في تصريح صحفي إن هذه العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة ملتزمة بتطبيق جميع الاحترازات الصحية والوقائية لمواجهة فيروس كورونا وتؤدي العمل نفسه الذي تقوم به المستشفيات الخاصة.

وأوضح أن اعادة تشغيل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة يساهم في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية ويقلل من تكدس المرضى وتعريض حياتهم لخطر انتشار الفيروس، كما أنه يساهم في راحة المرضى خصوصًا مرضى السكر والضغط والقلب والربو بمراجعة العيادة التي اعتادوا مراجعتها بدلًا من شرح حالتهم إلى دكتور جديد ربما يكون غير ملم بالحالة التي تعرض عليه .

وأشار عسكر إلى أن إيقاف عمل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة غير معمول به في غالبية دول العالم ، إذ اقتصر الوقف على العمليات والنشاطات التجميلية والجراحية فقط

عسكر العنزي

الصالح: فتح المراكز والعيادات يخفف الضغط على القطاع الطبي

طالب النائب خليل الصالح، بإعادة النظر في قرار إغلاق العيادات والمراكز الطبية الخاصة، مشيرًا إلى حاجة القطاع الصحي إلى تكاتف الجهود الأهلية والمجتمعية كافة خلال تلك الأزمة.

وأكد الصالح في تصريح صحفي أن إعادة فتح تلك المراكز والعيادات من شأنه تخفيف الضغط على القطاع الصحي، وتركيز الجهود والطاقات لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

وأضاف أن إعادة فتح المراكز والعيادات الخاصة يصب في مصلحة المواطنين، لا سيما وأن الأطباء في تلك المراكز لديهم تاريخ بالحالات التي يتابعونها منذ سنوات، ويرفع عنهم معاناة الانتظار داخل المستشفيات وقطع مسافات أطول من أجل الكشف والعلاج.

وأشار إلى أن تكدس المراجعين والمرضى من التخصصات كافة داخل المستشفيات العامة والخاصة يعد إرباكًا للطواقم الطبية، ومن شأنه أيضًا زيادة احتمالية انتشار العدوى.

ولفت الصالح إلى قدرة وزارة الصحة على متابعة الإجراءات الوقائية والاحترازية في المراكز والعيادات الخاصة، مشيدًا بالجهود كافة التي تقدم من أبطال الصفوف الأمامية خلال تلك الفترة الحرجة

خليل الصالح

اللغط المثار حول «الدين العام» في عهدة «الميزانيات البرلمانية»

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعاً موسعاً امس حضره الأعضاء، ووزير المالية براك الشيتان، ومحافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل، ورئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع، ونائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي، والهيئة العامة للاستثمار ومحافظ البنك المركزي السابق سالم الصباح.

وناقش الاجتماع إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالميزانية وضبط الإنفاق، واستثمارات واحتياطات الدولة والصندوق السيادي، ومن المرجح أن يكون المشروع الحكومي «الدين العام» الذي أحيل أخيراً إلى مجلس الأمة والذي أثير اللغط بشأنه محل نقاش حاد، خصوصاً في ظل وجود تباين نيابي حكومي في شأن حاجة الحكومة إلى الاقتراض في ظل وجود فائض مالي في بعض الصناديق

عدنان عبدالصمد

العدساني: تقدمت بتوصية للحكومة لمواجهة أزمة كورونا وفق قانون المناقصات

قال النائب رياض العدساني: سأتقدم بتوصية للحكومة بكيفية التعامل والطرق التي تلجأ إليها في الظروف الطارئة أو المستعجلة خلال أزمة كورونا وذلك وفق قانون المناقصات كما سأطلب من الجهات الرقابية والمعنية بفحص كافة السجلات في العقود المتعلقة بالأوامر المباشرة ورفع تقرير بهذا الشأن التوصية وللتوضيح على النحو التالي:

أولا : أساليب التعاقد تحت ظروف الاستعجال وفقا للقانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة ؛ هناك طريقتان تلجأ لهما الجهات الحكومية في ظروف الاستعجال وهما :

1. الممارسة.
2. الأمر المباشر.

ثانيا : الفرق بين الطريقتين

نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه بسبب طبيعة الأعمال المتعاقد عليها أو لضرورة استعجالها ، ولا يتم ذلك إلا بموافقة الجهاز المركزي للمناقصات بناء على مذكرة مسببة من تلك الجهة الحكومية.

ويتم الإعلان عن الممارسة وفق طرق معينة ، ليتقدم أصحاب العطاءات بعروضهم خلال مدة لا تجاوز الـ30 يوما.

وتتضمن وثائق الممارسة تحديدا لطريقة الترسية سواء باختيار أفضل العروض أو أقل الأسعار.

الممارسة نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه عندما :

1. تكون الأصناف التي يتطلبها التعاقد (لا تصنع أو تستورد أو توجد إلا لدى جهات أو أشخاص بذواتهم)، ولا يوجد بديل مناسب غيرهم.
2. يكون هناك متعهد وحيد لديه القدرة الفنية والإمكانيات لتوفير المشتريات والخدمات المطلوبة.

الأمر المباشر: ثالثا : الملاحظة: مما لا شك فيه أن الظروف الحالية التي تعيشها دولة الكويت في ظل جائحة فايروس كورونا تتطلب الكثير من التعاقدات الحكومية تحت ظروف الاستعجال ، إلا أن هذا الأمر يجب أن يمارس بشكل صحيح في ضوء القانون.

فكثافة اللجوء إلى الأمر المباشر والتوسع فيه من قبل الحكومة لتوفير (الخدمات الفندقية – متعهدي تقديم الطعام Catering) في ظل وجود العديد من مزودي هذه الخدمات أمر غير سليم قانونا ؛ ويثير في ذات الوقت تساؤلات.

والأصل هو اللجوء إلى أسلوب (الممارسة) سواء كانت ممارسة محدودة أو عامة ، لأن هذا الأسلوب من التعاقد يتيح للجهات الحكومية إختيار إما أفضل العروض أو أقل الأسعار.

على عكس التعاقدات بنوع (الأمر المباشر) الذي يكون فيه التفاوض على السعر محدودا.

رابعا : الخاتمة والتوصيات

إن التغطية القانونية والرقابية في التعاقدات الحكومية التي تمت سابقا تحت ظروف الاستعجال بطريقة (الأمر المباشر) لا يعني بأنه لا توجد أي ملاحظات حولها أو غير خاضعة للرقابة البرلمانية.

1. يجب على الحكومة اللجوء إلى أسلوب التعاقد (الأسلم) بما يحقق المصلحة العامة ويوفر على المال العام.
2. تأكد ديوان المحاسبة من أن طريقة التعاقد الذي سلكته الحكومة لتوفير أي خدمة تتطلبها الظروف الحالية لمواجهة الوباء كانت (الأصح والأسلم) ، وعدم الإكتفاء بوجود موافقات من الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، وتسجيل أي ملاحظة أو مخالفة مالية يرصدها في التعاقدات وإبلاغها إلى مجلس الأمة لتفعيل دوره الرقابي.